

المطلوب واحد

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

لم يعد باستطاعة أي لبناني أكان موالياً أم معارضاً، مقيماً أم مغترباً، أن ينكر حقيقة وضع لبنان الاقتصادي المزري في ظل حكم الطائف وهيمنة الشقيقة واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للجنوب. هذا ويتوقع الخبراء الاقتصاديون أن تقع الكارثة ويُعلن إفلاس البلد قريباً جداً إن لم يتحرر قراره السياسي من الهيمنة الغربية ويتم تنظيم سوق العمالة الوطني وتتخذ إجراءات رادعة لحماية الإنتاج اللبناني من زراعة وصناعة وغيرها. فقد رفع الصوت عالياً العديد من القادة والسياسيين ورجال الدين محذرين منذرين ومطالبين بضرورة وقف التدهور، وجل هؤلاء من المؤيدين للحكم القائم ومن المسبحين بحمد وأفضال الشقيقة وتلازم المسارين. أن الحال الاقتصادية انحدرية المسار وهي نتيجة حتمية لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للجنوب وازدياد الهيمنة السورية على مقدرات البلد والعبث بنظامه الحر وتغيير ديموغرافيته الدقيقة التركيب.

إن لبنان ومنذ العام ١٩٩٠ فقد قراره وبدأت المؤامرة على انسانيته وزراعته وصناعته واقتصاده وهويته تتخذ أشكالاً وأساليب وقحة لم تعد خافية على أحد. ففي خلال تسع سنوات من حكم أهل الطائف ارتفع الدين العام من أقل من بليون دولار في عهد الرئيس العماد ميشال عون إلى ما يزيد عن ١٩ بليون في يومنا هذا. وهنا لا بد من تذكير من يهمهم الأمر، بأن لبنان مضطر لدفع سبعة ملايين دولار أميركي في نهاية كل يوم خدمة للدين العام، والمبلغ هذا سيرتفع إلى عشرة ملايين يومياً خلال ثلاث سنوات. لبنان الطائف وكما حذر جورج حاوي، رئيس المجلس الوطني في الحزب الشيوعي (جريدة السفير ١٩ أيار ١٩٩٩) يتجه نحو المجاعة في بداية الخريف المقبل كون المشكلة الاقتصادية تزداد تفاقمًا، وأن المعالجات الراهنة لن تُخرج البلاد من التركة الثقيلة، وقال: "إن قصف الجوع هو أشد عنفاً من قصف المدفع، وأكد أن الهدر بالملايين لم يكن

أبطاله بضعة موظفين، بل قادة سياسيون مسؤولون عن الحكم ، وبعضهم ما زال في الحكم حتى اليوم" هل عرفتموهم؟.

أما مدير مركز الدراسات في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان الخبير الاقتصادي البير نصر فأوضح في بداية شهر أيار أن موازنة ١٩٩٩ تقليدية وتشبه سابقتها، كونها تعتمد زيادة أبواب الإيرادات العامة من دون إيجاد معالجة جذرية للاحتمالية العامة، وتوقع وصول الدين العام خلال العام الجاري إلى ٢٢,٤ مليار دولار، وإلى ٢٤,٣ مليار دولار بعد خدمة الدين عليه وأن تشكل نسبة الدين العام للنتائج المحلي ١٣٥ بالمائة في أفضل التقديرات. وتوقع أيضا ارتفاع الدين العام في العام ٢٠٠٣ إلى ٣٤,٩٨ مليار دولار وخدمة الدين إلى ما يقارب ٢,٦ مليار دولار، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٧٤ بالمائة، بالرغم من الفرضية القائلة بأن يحقق هذا الناتج نموا ثابتا وبالأسعار الثابتة بحدود ٥ بالمائة سنويا. كما أنه لا يمكننا أن نغفل تحذيرات البنك الدولي وغيره من المؤسسات العالمية المتخصصة بعالم المال والاقتصاد.

عبثا يحاول البناؤون المأجورون، فلبنان لن تقوم له قيامة ولن تجد أزماته أية حلول ما لم يتحرر من القوى الغريبة وإفرازاتها. وأنه وفي حال بقي الوضع السياسي الاحتلالي على ما هو عليه فإن أكثر من ثلاثة أرباع الشعب سيعيش حياة الجوع والفقر والفاقة ليتم وتدرجيا تفريغ البلد من أهله وإسكان غرباء مكاتهم. فمن كان له آذان فليسمع وليع الأهداف الحقيقية لعمليات الإلهاء المسرحية المستمرة من فتح ملفات قضائية، وتركيب قوانين انتخابية وإصلاح وتطهير إداري، ومتاجرة بملف المهجرين، وكفر بقانون الجنسية والخنخ أما المطلوب فواحد أحد، وهو التحرير، ومن ثم التحرير، وكل ما عداه في ظل الوضع القائم تهريج وتهريج.

إن حالنا ينطبق عليه قول السيد المسيح "مرتا مرتا تهتمين بأمر كثيرة والمطلوب واحد"

عشتم وعاش لبنان الحر المحرر.